

Distr.: Limited
10 April 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

١٣-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسيف إلى المجلس التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويعرض التقرير لمحة عامة عن المكتب، ويشرح القضايا الرئيسية التي أبرزتها أعماله في المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ويقدم معلومات عن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات خلال عام ٢٠١٦. وردا على قرار المجلس التنفيذي ١١/٢٠١٥، يقدم التقرير أيضا رأيا عاما، بالاستناد إلى العمل المضطلع به، بشأن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط في المنظمة.

ويقدم رد الإدارة على تقرير المكتب بصورة منفصلة، بناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٨/٢٠٠٦. ويمكن الحصول على التقرير السنوي لجنة اليونيسيف الاستشارية لمراجعة الحسابات على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2017/5



الرجاء إعادة استعمال الورق

120517 090517 17-06100X (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - موجز تنفيذي
٥	ثانيا - الولاية والعمليات
٦	ثالثا - الاستقلالية والرقابة الخارجية
٦	رابعا - المعايير المهنية
٧	خامسا - الموارد
٨	سادسا - خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات
٩	سابعا - موجز ورأي بشأن الضمان الذي توفره المراجعة الداخلية للحسابات
١١	ثامنا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١٢	تاسعا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات
١٨	عاشرا - نتائج التحقيقات
٢٤	حادي عشر - خريطة طريق استراتيجية
	المرفقات
٢٥	١ - مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام ٢٠١٦
٢٧	٢ - العمليات الرئيسية التي حُددت لاتخاذ الإدارة إجراء ذا أولوية بشأنها
٢٨	٣ - التوصيات التي لم تسو لأكثر من ١٨ شهرا

أولا - موجز تنفيذي

١ - يوفر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (المكتب) لليونيسيف خدمات مستقلة وموضوعية في مجالي الضمان والمشورة كما يوفر لها تحقيقات، وفقا للميثاق الذي أقره المدير التنفيذي.

٢ - وتساعد المراجعات الداخلية للحسابات التي يقوم بها مكتب اليونيسيف على تحسين أنشطتها البرنامجية وغيرها من الأنشطة، من أجل زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة عن الاستخدام الكفء والفعال للموارد لتحقيق نتائج لصالح الأطفال. كما يجري المكتب تحقيقات في ادعاءات سوء التصرف من أجل مساعدة المنظمة على تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا مع الغش والفساد وغير ذلك من أشكال سوء الإدارة. وتتيح التغطية المؤسسية الواسعة للمكتب أن يركز اهتمام الإدارة على الاتجاهاات في فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط، ويوفر في الوقت نفسه ضمانات معقولة لأصحاب المصلحة. وقد أكد برنامج المكتب المتعلق بضمان الجودة وتحسينها أن المكتب واصل العمل خلال عام ٢٠١٦ وفقا للمعايير المهنية ذات الصلة.

٣ - وأصدر المكتب ٢٢ من تقارير مراجعة الحسابات خلال السنة المحاسبية ٢٠١٦، كما كان هناك ١٣ تقريراً آخر في مراحل مختلفة من الإنجاز في نهاية السنة. وتضمنت التقارير الصادرة ٣٠٤ إجراءات (بما في ذلك ١٠٨ ذات أولوية عليا) وافقت الإدارة على تنفيذها من أجل التصدي للمخاطر والقضايا التي تم تحديدها. وأصدر المكتب أيضا تقريراً ناتجاً عن مشاركة استشارية، وقدم دعماً استشارياً للإدارة في عدة مجالات أخرى.

٤ - ويقوم المكتب، كجزء روتيني من عمله، باستعراض حالة تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات المتفق عليها سابقا لكفالة قيام الإدارة بمعالجة أي مخاطر متبقية. وكان من دواعي سرور المكتب أن يشير إلى حدوث تحسن كبير في معدلات تنفيذ الإجراءات المحددة سابقا، حيث لم تكن هناك سوى خمسة إجراءات معلقة لمدة تزيد على ١٨ شهرا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مقابل ١٨ في نهاية ٢٠١٥ و ٢٠ في نهاية ٢٠١٤.

٥ - وللعام الثاني، وردا على قرار المجلس التنفيذي ١١/٢٠١٥، يقدم التقرير أيضا رأيا عاما في مجال الضمان، بالاستناد إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الذي تعتمد اليونيسيف. وخلاصة القول أن هذا الإطار، من وجهة نظر المكتب، كان مرضيا عموما خلال عام ٢٠١٦.

٦ - واستمر المكتب في الكشف العلني عن تقاريره المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات، مما يساهم في زيادة المساءلة وتوخي الشفافية أمام أصحاب المصلحة في اليونيسيف. ويسر المكتب أن يبلغ أن اليونيسيف امتثلت في ٢٠١٦ للشروط الواردة في قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٢. فقد جرى الكشف عما مجموعه ٢٠ تقريراً لمراجعة الحسابات خلال السنة، في حين لم يكشف مدير المكتب عن تقرير واحد بعد التحقق من أن طلب حجه يفي بالمعايير المبينة في القرار ١٣/٢٠١٢.

٧ - وأدار المكتب ١١٣ حالة من حالات التحقيق في عام ٢٠١٦، تتألف من ٧٢ ادعاء وردت في عام ٢٠١٦، و ٤١ تم ترحيلها من الفترات السابقة، وأغلق ٧١ قضية خلال العام. وأدى ما مجموعه ٢٢ قضية إلى تقديمها إلى شعبة الموارد البشرية للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية، في حين أحيلت سبع قضايا أخرى من أجل استرداد الأموال أو أي إجراءات أخرى. وفي ٢٥ من القضايا الـ ٧١ التي تم إغلاقها، تعذر إثبات الادعاءات استناداً إلى الأدلة المتاحة. وفي أربع قضايا أخرى، تم سحب الشكوى قبل انتهاء التحقيق، في حين أغلقت خمس قضايا بسبب استقالة الموظف أثناء إجراء التحقيق. وحدد المكتب إجمالي الخسائر من خلال التحقيقات خلال ٢٠١٦ بمبلغ قدره ٨٦٠ ٢٢٣ ١ دولاراً، كان قد استرد منها ١٢٤ ١١٤ دولاراً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واستمرت إجراءات الاسترداد بعد نهاية السنة في عدد من القضايا. وقدم المكتب المشورة من أجل مساعدة اليونيسيف على الحد من مخاطر الغش وغيره من قضايا سوء التصرف وسوء الإدارة في المستقبل.

٨ - وواصل المكتب التعاون بفعالية مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات طوال السنة من أجل مساعدتها على الوفاء بولايتها. وقامت اللجنة الاستشارية برصد عمل المكتب وقدمت مشورة قوبلت بالترحيب من أجل زيادة تعزيز فعالية مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٩ - ولذا فإن المكتب يُعرب عن امتنانه للدعم القوي الذي لقيه من المدير التنفيذي لليونيسيف والإدارة العليا طوال عام ٢٠١٦. ولا تزال إدارة اليونيسيف ملتزمة بوضع وتنفيذ الاستجابات المناسبة لمعالجة المخاطر التي أبلغ عنها المكتب.

١٠ - وخلال عام ٢٠١٦، قام المكتب أيضاً بتنقيح توجهه الاستراتيجي لعام ٢٠١٧ وما بعده، وسيسترشد بذلك في خطة إدارة المكاتب للفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١. وسيساعد التوجه الاستراتيجي الجديد المكتب على مواصلة تعزيز إمكاناته وقدرته على تلبية احتياجات المنظمة المتنامية في مجالي الضمان والتزاهة بفعالية وكفاءة. ويتضمن هذا التوجه تعزيز التركيز على المخاطر والمسائل الرئيسية لليونيسيف، مثل

كفالة القيمة مقابل المال، ومنع الغش والفساد وكشفهما، والاستفادة من التكنولوجيا والابتكار، وزيادة تعزيز إدارة البرامج لتحقيق نتائج لصالح الأطفال.

ثانياً - الولاية والعمليات

١١ - يرد تعريف الغرض من المكتب وصلاحياته ومسؤولياته في الميثاق الذي وافق عليه المدير التنفيذي. ويوفر المكتب لليونيسيف نظاماً فعالاً ومستقلاً للرقابة الداخلية، يرمي إلى مساعدة المنظمة على الاضطلاع بمسؤولياتها الائتمانية في تحقيق أهدافها البرنامجية من أجل حماية حقوق الأطفال والنساء وإعمالها. وتحقق عمليات مراجعة الحسابات الداخلية هذا الغرض من خلال توفير خدمات مستقلة وموضوعية في مجالي الضمان والمشورة، وهي خدمات مصممة من أجل إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. وتساعد التحقيقات المنظمة في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع سوء السلوك والغش والفساد من خلال دراسة الادعاءات المتعلقة بالممارسات الفاسدة أو الاحتيالية التي تتعلق باليونيسيف والأطراف الأخرى التي تعمل معها وتحديد مدى صحة هذه الادعاءات، وكذا مزاعم سوء السلوك الأخرى التي يتورط فيها موظفو اليونيسيف، والعاملين لديها من غير الموظفين، والاستشاريون، والمتعاقدون المؤسسيون.

١٢ - وخلال عام ٢٠١٦، استمر المكتب في الاستفادة من دعم وتعاون قوين من الإدارة العليا لليونيسيف. فقد أجرى مدير المكتب اتصالات منتظمة مع المدير التنفيذي والإدارة العليا لمناقشة نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الشعبة. كما شارك مدير المكتب في اجتماعات الإدارة العليا من أجل مواكبة التغيرات في أنشطة المنظمة وأنواع المخاطر التي تواجهها، وتعاون بشكل مباشر مع الإدارة بشأن المخاطر والقضايا الرئيسية الناشئة.

١٣ - وشارك المكتب في مناقشات رسمية وغير رسمية مع الجهات الأخرى التي تقوم بوظائف الرقابة الداخلية في اليونيسيف، وشارك في الاجتماعات المعقودة مع الجهات المانحة ومراجعي حساباتها من أجل تيسير التأزر والتعاون. وشارك المكتب أيضاً مشاركة فاعلة في أنشطة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف (مثل دوائر المراجعة الداخلية للحسابات)، وممثلي دوائر التحقيقات في منظمات الأمم المتحدة، ومؤتمر المحققين الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون المكتب في ثلاث مراجعات مشتركة بين الوكالات من أجل التصدي للمخاطر المشتركة للتمويل الجماعي، ومبادرة "توحيد الأداء"، وعمليات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وتعاون

مع رؤساء أقسام التحقيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تبادل المعلومات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بمنع الغش والتوعية.

١٤ - وتمثل العناصر الرئيسية التي تسهم في تنفيذ ولاية المكتب على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية وكذا فائدته لأصحاب المصلحة الرئيسيين في استقلاله الوظيفي، والوصول إلى الناس والسجلات، والتخطيط الشامل المستند إلى المخاطر، وكفاية الموارد (التي تسمح بتغطية المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على نحو ملائم)، ومعرفة وفهم اليونيسيف وبيئتها التشغيلية، ونوعية وتوقيت نتائج المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

ثالثاً - الاستقلالية والرقابة الخارجية

١٥ - يؤكد المكتب هنا استقلاليته التنظيمية. ففي عام ٢٠١٣، كان المكتب يتمتع بالحرية من التدخلات في تحديد نطاق مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يجريها، وفي أداء أعماله، والإبلاغ عن النتائج التي يتوصل إليها.

١٦ - وواصل المكتب إسداء المشورة المستقلة إلى المدير التنفيذي من أجل تعزيز فعالية المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقامت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، خلال عام ٢٠١٦، باستعراض التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسيف إلى المجلس التنفيذي، وكذلك خطة عمل المكتب لعام ٢٠١٥ والتقارير المرحلية الفصلية بشأن تنفيذها. وأكدت اللجنة الاستشارية أن المكتب عالج على نحو مناسب التوصيات المتبقية من الاستعراض الخارجي لضمان الجودة لعام ٢٠١٣. وحضر مدير المكتب جميع اجتماعات اللجنة الاستشارية في ٢٠١٦.

١٧ - وفي ٢٠١٦، استمر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الاعتماد على أعمال المراجعة الداخلية للحسابات التي يقوم بها المكتب.

رابعاً - المعايير المهنية

١٨ - يمثل العمل الذي يضطلع به المكتب للمعايير المهنية ذات الصلة. وتجري أعمال المراجعة الداخلية للحسابات وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، واعتمدها ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويجري المكتب التحقيقات وفقاً للمبادئ والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي أقرها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين في عام

٢٠٠٩، وبما يتفق مع الأصول القانونية الواجبة المنصوص عليها في الفصل العاشر من النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة.

١٩ - ويتعهد المكتب برنامجا لضمان الجودة وتحسينها، يشمل إجراء تقييمات داخلية للجودة تنطوي على الرصد المستمر والاستعراضات الدورية للأداء، وتقييمات خارجية للجودة يجريها كل خمس سنوات على الأقل مراجع خارجي مستقل ومؤهل. وقد أجري آخر تقييم خارجي للجودة في عام ٢٠١٣. وأكد برنامج المكتب المستمر لضمان الجودة وتحسينها استمرار سير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات خلال ٢٠١٦ وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

خامسا - الموارد

٢٠ - بلغت ميزانية المكتب ٧,٥٧ ملايين دولار عام ٢٠١٦، أنفق منها ٩٥ في المائة بحلول نهاية العام. وشكلت فئتا مرتبات الموظفين ونفقات السفر الحصة الأكبر منها. وشملت الميزانية أيضا زيادة المخصصات لتمويل وظيفة محقق إضافية برتبة ف-٤، تم ملؤها.

٢١ - وفي عام ٢٠١٦، كان هيكل المكتب يتألف من ٣٣ وظيفة على النحو التالي: مدير، ونائب مدير، ورئيسان لمراجعة الحسابات، ورئيس تحقيقات، ومراجع حسابات أقدم مسؤول عن الممارسات المهنية، ومحرر، و١٧ مراجعا للحسابات، وستة محققين وثلاثة مساعدين إداريين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان العمل جاريا لملء منصب نائب المدير وأُنجزت إجراءات لملء وظيفة محقق، وكلاهما كانتا شاغرتين خلال السنة.

٢٢ - وتلقى المكتب الدعم من ١٠ من موظفي العمليات من المكاتب القطرية لليونيسيف، قاموا بمساعدته في مراجعة حسابات المكاتب القطرية الأخرى غير التابعة لها، وذلك تحت الإشراف المباشر لفريق مراجعة الحسابات التابع للمكتب. وبلغت كلفة هذا الدعم التي تحملها المكتب ٥٤,٣٧٤ دولارا كنفقات سفر. وتعاقد المكتب أيضا مع استشاريين خارجيين لدعم أنشطة معينة للتحقيقات، بكلفة بلغت ٥٢,٦٩٥ دولارا.

٢٣ - واستنادا إلى الأنشطة المحددة في الخطة المعدلة بحسب المخاطر، وبعد استعراض أداء المكتب في ضوء تلك الخطة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يرى المكتب أن موارده المتاحة للسنة مناسبة وكافية عموما. وسيقوم المكتب باستعراض وإعادة تقييم احتياجاته من الموارد المالية والبشرية للفترة ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ أثناء صياغة خطته الجديدة لإدارة المكاتب.

سادسا - خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات

٢٤ - ترمي خطة عمل المكتب السنوية إلى تحديد أهم المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف اليونيسف، وتحديد عمليات مراجعة الحسابات والموارد اللازمة للمساعدة على التصدي لتلك المخاطر. وهكذا، فإن المكتب يضيف قيمة لعمليات اليونيسف ويوفر ضمانا للمجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مدى كفاية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف.

٢٥ - وتستخدم خطة العمل السنوية للمكتب نهجا مركبا تنازليا وتصاعديا من أجل كفاءة تحديد المخاطر الهامة على نطاق المنظمة. وترمي خطة العمل إلى تقديم مساهمة حيوية في تحسين الحوكمة وتعزيز إدارة المخاطر وزيادة موثوقية الضوابط. وتشمل هذه الخطة، حسب الاقتضاء، المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ووحدات المقر والعمليات التنظيمية والبرامج القطرية والأنشطة المشتركة بين الوكالات. ويرد في المرفق ١ موجز للتقارير الصادرة عن مهام مراجعة الحسابات والمهام الاستشارية في عام ٢٠١٦.

٢٦ - وعلى غرار السنوات السابقة، كان أكبر عنصر في خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦ يوجد على صعيد المكاتب القطرية، مما يبرز إلى حد كبير الطابع اللامركزي لهيكل البرمجة والإدارة في المنظمة، حيث تقوم المكاتب القطرية، بدعم من المكاتب الإقليمية وشعب المقر، بإدارة عدد كبير من المخاطر التي تم تحديدها في تقييمات المخاطر التي اضطلع بها المكتب. ومن خلال التخطيط القائم على المخاطر، كفلت خطة عمل المكتب لعام ٢٠١٦ تغطية مراجعة الحسابات على نحو كاف للمخاطر الرئيسية التي تواجهها اليونيسف.

٢٧ - ومن خلال مواصلة التركيز على المخاطر والقضايا ذات الأهمية الكبرى لليونيسف، ومن خلال الامتثال لميثاقها، قام المكتب بنشر موارده بشكل فعال على مدار السنة، وتعديل خططه لمراجعة الحسابات حسب الاقتضاء، لكي يعكس التغييرات في نمط مخاطر اليونيسف، وأولوياتها التنظيمية، وبيئة عملها وحاجاتها من الضمانات.

٢٨ - وأصدر المكتب ٢٢ تقريراً نهائياً لمراجعة الحسابات خلال ٢٠١٦، كما أن ١٣ عملية أخرى للمراجعة الداخلية للحسابات كانت في مرحلة الإبلاغ في نهاية العام. وقد أنجز العمل الميداني بالنسبة لجميع عمليات المراجعة المدرجة في خطة العمل المعدلة حسب المخاطر لعام ٢٠١٦. واستنادا إلى تقييم مستمر لبيان المخاطر المتغير لليونيسف، فضلا عن مبادرات وأولويات التغيير التنظيمي، أرجئ عدد من عمليات مراجعة الحسابات، في حين أضيفت أخرى إلى خطة العمل. والمكتب مرتاح إلى أن هذه التعديلات لن يكون لها تأثير سلبي على

قدرة المكتب على توفير الضمانات التي يطلبها أصحاب المصلحة. وتظهر غالبية عمليات المراجعة المؤجلة في خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧. وقد نتج عن إحدى العمليات الاستشارية إصدار تقرير رسمي، وقُدمت المشورة في خمسة مجالات أخرى.

سابعاً - موجز ورأي بشأن الضمان الذي توفره المراجعة الداخلية للحسابات

٢٩ - طلب المجلس التنفيذي في قراره ١١/٢٠١٥ إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة " (أ) رأياً، يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة؛ (ب) وموجزاً عن العمل والمعايير التي تدعم الرأي الوارد في التقرير؛ (ج) وبياناً للائتمان لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات التي تلتزم بها اليونيسيف؛ (د) وتقييماً لما إذا كانت الموارد المتاحة لهذه المهمة مناسبة وكافية وموزعة بصورة فعالة لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات".

٣٠ - وتوفر عمليات المراجعة الداخلية للحسابات ضماناً للمدير التنفيذي والمجلس التنفيذي بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لكفالة الاستخدام الكفؤ والفعال لموارد اليونيسيف؛ وصون الأصول؛ والامتثال للوائح والقواعد والسياسات؛ وتقديم تقارير موثوقة عن الأداء المالي والبرنامجي. وتُعد إدارة اليونيسيف مسؤولة عن إنشاء وتعهد عمليات داخلية فعالة للرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بغرض كفالة تحقيق الأهداف التنظيمية. وتمثل مسؤولية المكتب في إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية وفعالية مثل هذا الإطار.

٣١ - ويستند رأي المكتب إلى نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات وغيرها من أنشطة الضمان التي اضطلع بها المكتب خلال عام ٢٠١٦. ويرمي هذا الرأي بصورة عامة إلى توفير ضمان معقول، وليس مطلقاً، للأطراف المعنية صاحبة المصلحة، وهو يستند تحديداً إلى العمل الذي أُجُز، امثالاً للقرار ١١/٢٠١٥.

٣٢ - ويكفل ما ينتهجه المكتب من التخطيط القائم على تقييم المخاطر والدورات الممتدة على عدة سنوات توجيه موارد مراجعة الحسابات إلى المجالات الأكثر أهمية للمنظمة. ويساعد ذلك، إلى جانب التغطية الواسعة لعمليات مراجعة الحسابات الجارية خلال العام، المكتب على التوصل إلى استنتاج عام.

٣٣ - واشتملت تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في ٢٠١٦ على مراجعة الحسابات المتعلقة بأنشطة ١٨ مكتباً ميدانياً، وثلاث عمليات مواضيعية وشعبة واحدة في

المقرر. وتقدم غالبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في ٢٠١٦ ضمانا بشأن الأنشطة التشغيلية والبرنامجية لليونيسيف خلال ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (انظر المرفق ١).

٣٤ - واستنادا إلى نتائج كل عملية من عمليات مراجعة الحسابات، يعطي المكتب تصنيفا عاما. وهذه التصنيفات التي تتراوح من تصنيفات إيجابية إلى تصنيفات سلبية هي كما يلي: (أ) مراجعة دون تحفظات؛ (ب) مراجعة مع تحفظات معتدلة؛ (ج) مراجعة مع تحفظات شديدة؛ (د) مراجعة سلبية. وهذا التصنيف ذو الفئات الأربع وما يرتبط به من معايير يعطي الإدارة صورة عامة لنتائج مراجعة حسابات الوحدة التنظيمية أو المهمة التي روجعت حساباتها، ويساعد في تركيز جهودها خاصة على المراجعات التي صُنفت بأنها "سلبية" أو "مع تحفظات شديدة". ويعني تصنيفا المراجعة بأنها سلبية أو مع تحفظات شديدة (غير مرضية) أن أعمال مراجعة الحسابات التي يجريها المكتب تستوجب تحسين الضوابط والعمليات المتصلة بالوحدة التي تمت مراجعة حساباتها حتى يتسنى اعتبارها قائمة وتؤدي عملها على النحو الملائم. وبالعكس، يشير التصنيفان "مراجعة دون تحفظات" و "مراجعة مع تحفظات معتدلة" (مُرضية) للإدارة على أن الضوابط والعمليات هي بوجه عام قائمة وتؤدي عملها على النحو المطلوب.

٣٥ - ومن بين تقارير المراجعة الداخلية للحسابات البالغ عددها ٢٢ الصادرة في عام ٢٠١٦، كان التصنيف العام لـ ١٧ تقريراً (أو ٧٧ في المائة) أنها "مُرضية" بالاستناد إلى الأساس المحدد في الفقرة أعلاه، بينما كان التصنيف العام لخمسـة تقارير (أو ٢٣ في المائة) المتبقية أنها "غير مُرضية".

٣٦ - وبلغ معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ نسبة ٩٩,٦ في المائة بالنسبة للتقارير الصادرة في عام ٢٠١٣، و ٩٩,٢ في المائة للتقارير الصادرة في عام ٢٠١٤، و ٩٤,٣ في المائة للتقارير الصادرة في عام ٢٠١٥. وتُقدم هذه المعدلات أدلة إضافية على اتخاذ الإدارة الإجراء المناسب فعلا وفي حينه، حسيما وكلما دعت الضرورة إلى إجراء تحسينات في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط.

٣٧ - وأتاحت غلبة هذه التصنيفات المرضية الواردة في فرادى تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، إلى جانب ارتفاع معدلات تنفيذ إجراءات المراجعة المتفق عليها وعدم وجود أي استنتاجات فردية تكشف عن عيوب جوهرية في المنظمة فيما يتعلق بمنظومات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، للمكتب تقديم رأي عام بشأن كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسيف.

الرأي التطميني السنوي

٣٨ - يرى المكتب، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به، أن كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسيف كان مُرضياً بوجه عام. وبالرغم من أن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات حدّدت عدداً من المجالات التي يتعين فيها تعزيز الضوابط الداخلية وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر، أعرب المكتب عن ارتياحه لملاحظة أن الإدارة التزمت بمعالجة هذه المجالات أو أنها تعمل على معالجتها بالفعل.

٣٩ - وما فتئ المكتب يقوم برصد ودعم عدد من المبادرات الإدارية الرامية إلى تعزيز المساءلة التنظيمية ونظم الإيصال. وتشمل هذه الجهود تنقيح الإطار التنظيمي لليونيسيف؛ واستخدام سجلات الأداء على مستوى المكاتب القطرية؛ وإجراء إصلاحات بشأن تعيين الموظفين وإدارة الأداء؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والابتكار على نحو أفضل؛ وتوسيع المركز العالمي للخدمات المشتركة. وهذه كلها عناصر أساسية لتحسين الأداء التنظيمي، ولهذا سيواصل المكتب العمل مع هذه المبادرات خلال عام ٢٠١٧.

ثامناً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٤٠ - أسهم عمل المكتب في مجال مراجعة الحسابات إسهاماً مباشراً في الجهود التي تبذلها اليونيسيف من أجل توفير مزيد من المساءلة والشفافية لأصحاب المصلحة. ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٢، كشف المكتب علناً عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومن بين تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ٢٢ الصادرة في ٢٠١٦، تم الكشف عن ١٠ منها بالكامل بحلول نهاية ٢٠١٦، ومعها ١٠ تقارير أخرى كانت قيد الاستعراض في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحجب مدير المكتب أحد التقارير بعد أن رأى أن دواعي طلب حجبها استوفت المعايير التي نص عليها قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٢. وصدرت غالبية تقارير مراجعة الحسابات المتبقية أواخر عام ٢٠١٦، وعليه فإنه من المقرر الكشف عنها مطلع عام ٢٠١٧. وإنه لمن دواعي سرور المكتب أن يبلغ أن اليونيسيف واصلت الامتثال لشروط القرار ١٣/٢٠١٢ خلال ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي كُشِفَ عنها حتى الآن على الموقع الشبكي: www.unicef.org/auditandinvestigation.

تاسعا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - الإجراءات التي وافقت عليها الإدارة

٤١ - تضمنت تقارير المراجعة الداخلية للحسابات البالغ عددها ٢٢ تقريراً الصادرة عن المكتب ٣٠٤ من الإجراءات التي وافقت الإدارة على اتخاذها من أجل معالجة المخاطر وجوانب الضعف التي حددتها عمليات المراجعة. ومن هذه الإجراءات، تم تصنيف ٦٩ منها (٢٣ في المائة) بأنها ذات أولوية عليا. وفي الجدول ١، يصنف المكتب الإجراءات التي تمت الموافقة عليها في إطار مجالات الخطر التي حددتها اليونيسيف في هيكلها لتقييم المخاطر والإبلاغ عنها.

الجدول ١

عدد الإجراءات الموافق عليها بحسب مجال الخطر الرئيسي، ٢٠١٦

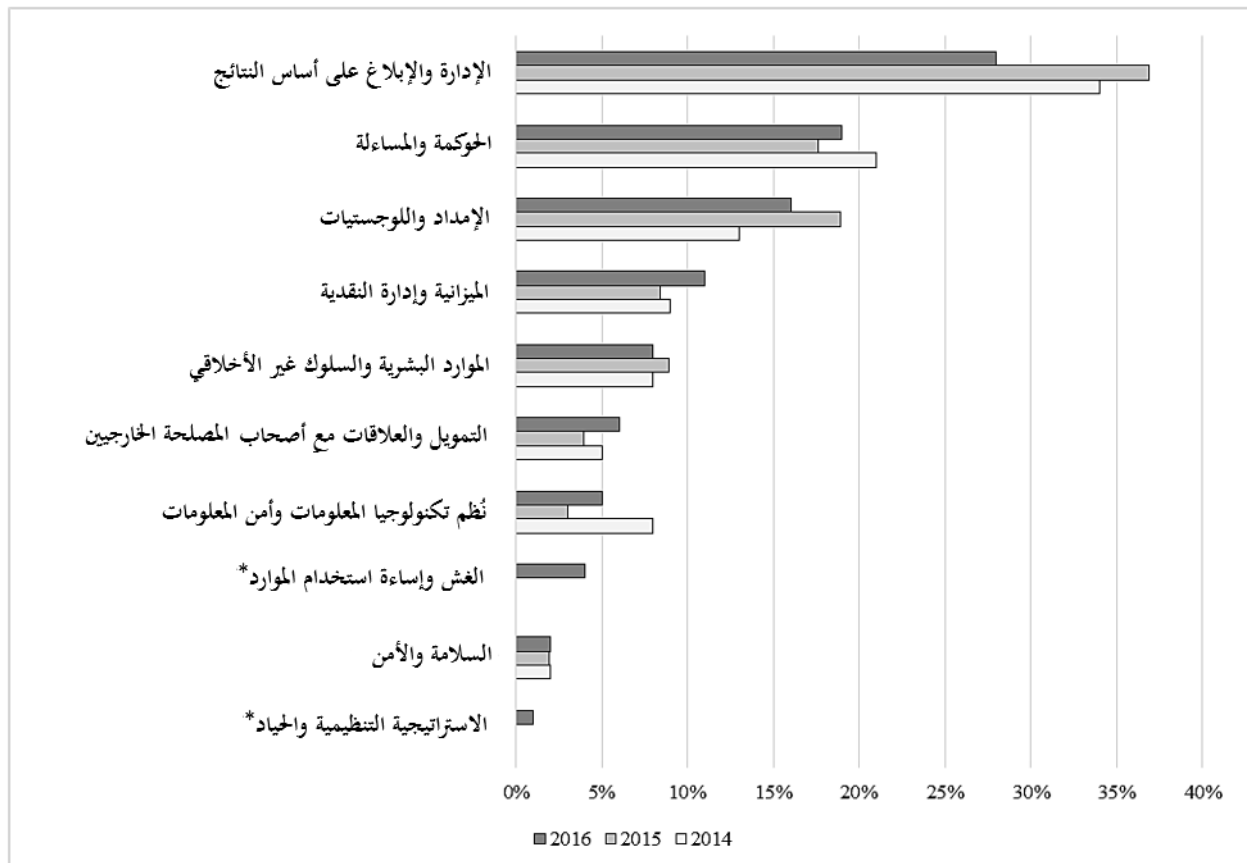
عدد الإجراءات الموافق عليها		النسبة المئوية من المجموع		مجال الخطر
أولوية عليا	المجموع	أولوية عليا	المجموع	
٨٥	٢٤	٢٨	٣٥	١. الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج
٥٧	٧	١٩	١٠	٢. الحوكمة والمساءلة
٤٨	١٣	١٦	١٩	٣. الإمداد واللوجستيات
٣٣	٥	١١	٧	٤. الميزانية وإدارة النقدية
٢٥	٤	٨	٦	٥. الموارد البشرية والسلوك غير الأخلاقي
١٩	٨	٦	١٢	٦. التمويل والعلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين
١٤	٣	٤	٤	٧. نظم تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات
١١	٢	٤	٣	٨. الغش وإساءة استخدام الموارد
٨	٢	٣	٣	٩. السلامة والأمن
٣	-	١	-	١٠. الاستراتيجية التنظيمية والحياد
١	١	-	١	١١. الكوارث الطبيعية والأوبئة
٣٠٤	٦٩	١٠٠	١٠٠	المجموع

٤٢ - ويُظهر توزيع الإجراءات الموافق عليها بحسب مجالات مخاطر اليونيسيف في عام ٢٠١٦ نمطاً مشابهاً لنمط السنوات السابقة، حيث تُشكّل ثلاثة مجالات أعلى مستويات المخاطر المتبقية وهي: الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج، والحوكمة والمساءلة؛

والإمداد والشؤون اللوجستية. وتمثل هذه المجالات الثلاث ٦٣ في المائة من مجموع الإجراءات الموافق عليها (و ٦٤ في المائة من مجموع جميع الإجراءات ذات الأولوية العليا). ويرد في الشكل ١ أدناه توزيع الإجراءات الموافق عليها لعام ٢٠١٦ في مقارنة مع تلك الموافق عليها لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

الشكل ١

توزيع الإجراءات الموافق عليها بحسب مجال المخاطر الرئيسي للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦



* لم توجد إجراءات موافق عليها هذه المجالات في السنوات السابقة.

٤٣ - وترد في المرفق الثاني العمليات الرئيسية التي ينبغي بشأنها مواصلة إيلاء الأولوية لإجراءات الإدارة من أجل تحسين النتائج. وقد وافقت إدارة اليونيسيف على معالجة المسائل

المحددة في عمليات المراجعة الداخلية للحسابات وقامت باتخاذ إجراء بشأنها أو هي بصدد اتخاذ إجراء بشأنها، من أجل زيادة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج.

باء - توزيع تصنيفات مراجعة الحسابات

٤٤ - يعطي المكتب تصنيفاً عاماً لمراجعة الحسابات يقوم على أساس نتائج المراجعة. وهذه التصنيفات التي تتراوح بين تصنيفات إيجابية وتصنيفات سلبية هي كما يلي: (أ) مراجعة دون تحفظات، (ب) مراجعة مع تحفظات معتدلة، (ج) مراجعة مع تحفظات شديدة، (د) مراجعة سلبية. ويبين الجدول ٢ توزيع التصنيفات حسب نوع مراجعة الحسابات. ومثلما لوحظ أعلاه، تم تصنيف ٧٧ في المائة من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام ٢٠١٦ بأنها مرضية (إما "دون تحفظات" أو "مع تحفظات معتدلة"). وفي المقابل، صنف ٧١ في المائة من هذه التقارير بأنها مرضية في ٢٠١٥، وذلك حتى وإن كان ينبغي توخي الحذر في إجراء مقارنات عبر السنوات بالنظر إلى الاختلافات في طبيعة ونطاق وتعقيد عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى كل سنة، وفي السياق العمليتي وبيان المخاطر للأنشطة الخاضعة لمراجعة الحسابات.

الجدول ٢

توزيع تصنيفات مراجعة الحسابات

مجال مراجعة الحسابات	منطقة اليونسيف	عدد مراجعات الحسابات	عدد التصنيفات دون تحفظات	عدد التصنيفات مع تحفظات معتدلة	عدد التصنيفات مع تحفظات شديدة	عدد التصنيفات السلبية
	منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	٤	صفر	٣	١	صفر
	منطقة غرب ووسط أفريقيا	٣	١	صفر	١	١
مراجعة حسابات المكاتب الميدانية	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣	صفر	٢	صفر	١
	أوروبا الوسطى والشرقية/ رابطة الدول المستقلة	٣	٣	صفر	صفر	صفر
	منطقة جنوب آسيا	٢	صفر	١	١	صفر
	شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢	صفر	٢	صفر	صفر
	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١	صفر	١	صفر	صفر
	مراجعة حسابات المقر/الحسابات المواضيعية	٤	صفر	٤	صفر	صفر
المجموع		٢٢	٤	١٣	٣	٢

جيم - النتائج الهامة لعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية/الإقليمية

٤٥ - أصدر المكتب ١٨ تقريراً لمراجعة حسابات المكاتب الميدانية للعام ٢٠١٦، وهي تغطي مكاتب اليونيسيف في واحدة من المناطق السبع. ويبين الجدول ٣ أدناه توزيع الإجراءات الموافق عليها النابعة من مراجعات المكاتب الميدانية البالغ عددها ٢٤٨ إجراء، وفقاً لمجال المخاطر والمنطقة.

الجدول ٣

توزيع الإجراءات الموافق عليها بحسب مجال المخاطر والمنطقة

مجال الخطر	منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	منطقة غرب ووسط أفريقيا	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة	منطقة جنوب آسيا	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٨ عملية واحدة	النسبة المئوية من المجموع
الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج	١٧	١٦	١٩	٤	٦	٩	٤	٧٥	٣٠
الحوكمة والمساءلة	٧	١٤	٨	٣	٤	٤	-	٤٠	١٦
الإمداد واللوجستيات	٨	٧	٩	٥	٥	٣	٣	٤٠	١٦
الميزانية وإدارة النقدية	٣	٧	٥	٢	٢	٣	٢	٢٤	١٠
الموارد البشرية والسلوك غير الأخلاقي	٧	٦	٣	-	٤	-	١	٢١	٩
التمويل والعلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين	٤	٢	٣	١	٣	٢	١	١٦	٧
الغش وإساءة استخدام الموارد	٢	-	-	١	٨	-	-	١١	٤
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن المعلومات	٣	٢	١	١	١	١	-	٩	٤
السلامة والأمن	١	٢	-	-	٢	٢	١	٨	٣
الاستراتيجية التنظيمية والحياد	-	٣	-	-	-	-	-	٣	١
الكوارث الطبيعية والأوبئة	-	-	١	-	-	-	-	١	-
المجموع	٥٢	٥٩	٤٩	١٧	٣٥	٢٤	١٢	٢٤٨	
النسبة المئوية من المجموع	٢١	٢٤	٢٠	٧	١٤	٩	٥		١٠٠

٤٦ - وتمثل مجالات المخاطر الثلاثة الأهم التي حُددت لمواصلة اتخاذ إجراءات بشأنها من جانب الإدارة في الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج، والحوكمة والمساءلة، والإمداد واللوجستيات. ومثلت هذه المجالات ٦٢ في المائة من جميع الإجراءات الموافق عليها (بالمقارنة مع ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٥).

٤٧ - وساعدت مواصلة التركيز على هذه المجالات في مراجعة حسابات المكاتب القطرية الإدارة على تركيز اهتمامها على معالجة بعض الثغرات الكامنة في الرقابة والامتثال في العمليات الرئيسية التي تتعلق، من بين جملة أمور، بالتخطيط البرنامجي، وتقييم المخاطر والإبلاغ عنها، ودعم التنفيذ، والرصد والتقييم، والمشتريات والتعاقد.

٤٨ - وزاد المكتب أيضا تركيزه على إدارة مخاطر الغش، فضلا عن المخاطر الاستراتيجية الأوسع نطاقا من خلال عمليات مراجعة الحسابات الميدانية. ويساعد التعاون البناء المتواصل للمكتب مع مكاتب اليونيسيف القطرية في تعزيز الرقابة الإدارية، وإدارة المخاطر، وإدارة الأداء، وبالتالي تعزيز قدرة المنظمة على تحقيق نتائج لصالح الأطفال.

دال - النتائج الهامة لعمليات مراجعة حسابات المقر والمراجعات المواضيعية

٤٩ - المراجعة الداخلية لحسابات شعبة البرامج (١١/٢٠١٦): شملت هذه المراجعة الحوكمة والشراكات، والمساعدة التقنية، ومهام الدعم البرنامجي التابعة لشعبة البرامج. ولاحظت المراجعة أن الضوابط تعمل بشكل جيد في العديد من المجالات، بما في ذلك إنشاء إطار للعمل مع المكاتب الإقليمية وإصدار إجراءات التشغيل الموحدة التي تشمل عمليات هامة مثل التعاون مع المكاتب الميدانية والمناخين والشركاء. ونجحت عن هذه المراجعة خمسة إجراءات ذات أولوية عالية موافق عليها، بما في ذلك ضرورة توضيح الأدوار والمسؤوليات الرئيسية وتوفير نقطة مرجعية للتعاون بين الشعب؛ وكفالة أن يكون الهيكل التشغيلي للشعبة ومواردها متسقين مع هيكل إدارة المكاتب المعتمد؛ ورصد مخصصات الميزانية واستخدامها بصفة منتظمة؛ وإقامة روابط أوضح بين النتائج المبينة في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، وخطة إدارة المكاتب التابعة للشعبة، وخطط العمل السنوية؛ ووضع استراتيجيات محددة لتعبئة الموارد (بما في ذلك تحديد مجالات النتائج ذات الأولوية التي تعاني من نقص التمويل).

٥٠ - المراجعة الداخلية لحسابات شراء اللوازم البرنامجية من لدن شعبة الإمدادات لتسليمها إلى المكاتب القطرية (٠٥/٢٠١٦): شملت عملية مراجعة الحسابات هذه الحوكمة وإدارة المخاطر وضوابط الشراء المذكور. ولاحظت المراجعة أن الضوابط تعمل بشكل جيد في عدد من المجالات، بما في ذلك تحديد الأهداف، وإدارة المخاطر، ورصد الأداء. وأسفرت هذه

المراجعة عن إجراءين ذوي أولوية عليا موافق عليهما يتعلقان بكفالة صحة واكتمال ودقة السجلات الرئيسية للبائعين الخاصة بمجموعات محددة من البائعين؛ وإنشاء آلية رقابة من أجل تحسين رصد أداء المتعاقدين، بما في ذلك الاستخدام الأمثل لعمليات التفتيش قبل التسليم.

٥١ - المراجعة الداخلية للهيكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط للتعافي من الكوارث في المكاتب الميدانية (٢٠١٦/٠٧)^(١): شملت هذه المراجعة مدى كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط فيما يتعلق بإدارة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط للتعافي من الكوارث في المكاتب الميدانية.

٥٢ - المراجعة الداخلية لحسابات إدارة الموارد الأخرى (٢٠١٦/٠٨): شملت هذه المراجعة عمليات إدارة الموارد الأخرى، بما في ذلك المحاسبة، التوزيع/المخصصات، والرصد والإبلاغ بشأن استخدام الموارد الأخرى وتحقيق النتائج، وغلق المنح المنقضية الآجال. ولاحظت مراجعة الحسابات أن الضوابط تعمل بشكل جيد في عدد من المجالات، بما في ذلك استراتيجية محددة لتعبئة الموارد، وهياكل التنسيق بين الشعب، وإدارة اتفاقات المانحين. وهناك أربعة إجراءات موافق عليها تتعلق بتحديد وإدارة المخاطر المتصلة بإدارة الموارد الأخرى؛ وتتبع تقديم تقارير المانحين؛ وتحسين توقيت عملية الإبلاغ؛ ورصد المستحقات المتأخرة والمنح الآخذة آجالها في الانقضاء.

هاء - الخدمات الاستشارية

٥٣ - تساعد الاستعراضات الاستشارية الإدارة في تحسين النظم والعمليات والضوابط، وتكمل أعمال الضمان الأساسي التي يضطلع بها المكتب. وفي ٢٠١٦، أصدر المكتب تقريراً رسمياً للمشاركة الاستشارية بشأن شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه. وقدم المكتب أيضاً دعماً استشارياً متواصلاً للإدارة التنفيذية في عدة مجالات، صب بعضه أيضاً في التخطيط لعمليات الضمان ذات الصلة في ٢٠١٧.

واو - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٥٤ - أجرى المكتب، في إطار نشاط مراجعة الحسابات الذي يقوم به، استعراضات مستندية منتظمة بغرض متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي وافقت عليها الإدارة، إلى جانب المتابعة في الموقع حسب الاقتضاء. وترد الإجراءات التي لم تُنفذ لمدة تزيد على ١٨

(١) حُجِبَ هذا التقرير وفقاً للمعايير المبينة في قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٢.

شهرًا منذ تاريخ إصدار التقرير النهائي لمراجعة الحسابات في التقارير الفصلية للمكتب لعرضها على المدير التنفيذي والإدارة العليا واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٥٥ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت هناك خمس توصيات لم تُنفذ لمدة تزيد على ١٨ شهرًا (انظر المرفق ٣)، صُنفت أربعة منها على أنها توصيات ذات أولوية عليا. وهذا يمثل تحسنا كبيرا بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، حينما بقيت ١٨ توصية معلقة، وعام ٢٠١٤ الذي بقيت فيه ٢٠. وتمثل التوصيات الخمس ٢ في المائة من مجموع عدد الإجراءات المفتوحة في نهاية ٢٠١٦.

عاشرا - نتائج التحقيقات

ألف - إدارة القضايا

٥٦ - أدار المكتب ١١٣ قضية تحقيق خلال عام ٢٠١٦ (انظر الجدول ٤). وشمل هذا العدد ٤١ قضية مرَّحلة من الفترة السابقة و٧٢ ادعاء ورد في عام ٢٠١٦ تبين أنها تثير شكوكا شديدة بما يكفي بوقوع مخالفات بحيث تستحق إجراء تحقيق بشأنها. وفي نهاية عام ٢٠١٦، تم إغلاق ٢٨ من القضايا المُرَّحلة و٤٣ من القضايا الجديدة الواردة في عام ٢٠١٦.

الجدول ٤

معالجة قضايا التحقيق في عام ٢٠١٦

حالة القضايا	عدد القضايا
القضايا المُرَّحلة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	٤١
القضايا الواردة خلال السنة	٧٢
العدد الإجمالي	١١٣
القضايا التي أُغلقت (من القضايا المُرَّحلة من عام ٢٠١٥)	(٢٨)
القضايا المعلقة (من القضايا الواردة)	(٤٣)
مجموع القضايا التي أُغلقت	٧١
القضايا المستمرة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٤٢

باء - تحليل القضايا

٥٧ - يقوم المكتب بتحليل الادعاءات والقضايا التي تندرج ضمن ١٧ فئة. وفي عام ٢٠١٦، سجل المكتب قضايا ضمن ١٤ من هذه الفئات السبع عشرة. ويعرض الشكل ٢ ما

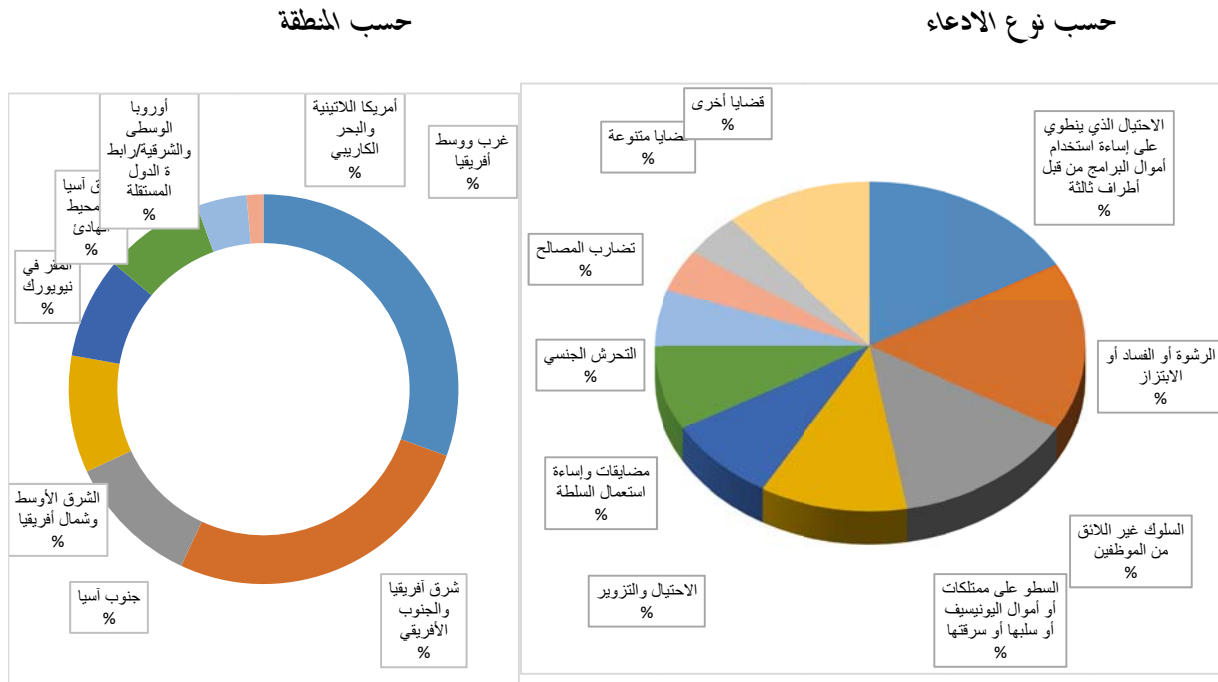
نسبته ٧٢ من الادعاءات الجديدة في ٢٠١٦ من بين الفئات الرئيسية. وكانت الفئات الثلاث التي لم تسجل فيها أي ادعاءات خلال السنة هي المنازعات بين الموظفين، والانتقام من المبلغين عن المخالفات، وتقديم ادعاءات كاذبة عن قصد.

٥٨ - وصُنفت أغلبية القضايا في عام ٢٠١٦ ضمن أربع فئات: الاحتيال الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من جانب أطراف ثالثة (١٢ قضية)؛ والفساد والرشوة والابتزاز (١٢ قضية)؛ والسلوك غير اللائق من الموظفين (١٠ قضايا)؛ والسطو على ممتلكات اليونيسيف أو أموالها أو سلبها أو سرقتها (ثماني قضايا). ومقارنة بعام ٢٠١٥، حدثت زيادة في عدد قضايا الفساد والرشوة والابتزاز (من خمس قضايا في ٢٠١٥ إلى ١٢ قضية في ٢٠١٦). وانخفض عدد قضايا الاحتيال الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة بأكثر من النصف، مع أن ذلك يعود إلى حد كبير نتيجة إلى كون مجموع قضايا ٢٠١٥ شمل ١٦ من القضايا المترابطة بشأن نفس الشريك الحكومي المنفذ في أحد المكاتب القطرية.

٥٩ - وجاءت غالبية قضايا ٢٠١٦ (٦٩ في المائة) من ثلاث مناطق هي: منطقة غرب ووسط أفريقيا (٣١ في المائة)، ومنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (٢٧ في المائة)، ومنطقة جنوب آسيا (١١ في المائة).

الشكل ٢

الوارد من قضايا التحقيق - ٢٠١٦



ملحوظة: جاءت غالبية قضايا ٢٠١٦ (٦٩ في المائة) من ثلاث مناطق هي: منطقة غرب ووسط أفريقيا، ومنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنطقة جنوب آسيا.

* تشمل فئة "أخرى" الادعاءات المتعلقة بسوء الإدارة الجسيم الذي أسفر عن أضرار مالية أو أضرار لحقت سمعة اليونيسيف؛ والاستخدام غير المرخص له لأموال البرامج أو إساءة استخدامها أو إهدارها؛ ومخالفات المشتريات؛ والغش في الاستحقاقات. وتشمل فئة "متنوعة" المسائل المتصلة بتقديم الخدمات من قبل الشركاء المنفذين أو المتعاقدين من الباطن.

جيم - البت في القضايا المنجزة

٦٠ - في ٢٥ قضية من القضايا المنجزة البالغ عددها ٧١، أغلقت القضية لأنه تعذر على المكتب إثبات الادعاء بأدلة. وأغلقت خمس قضايا أخرى بسبب استقالة أو تقاعد الموظف المعني من المنظمة أثناء التحقيق، وأغلقت أربع قضايا أخرى بعد سحب الشكاية. وأغلقت ثمان قضايا أخرى بعد اتخاذ إجراء من جانب المكتب القطري. ويرد في الجدول ٥ موجز لبيان توزيع جميع القضايا التي أنجزت في عام ٢٠١٦. وقدم المكتب إلى شعبة الموارد البشرية ٢٢ قضية مثبتة بأدلة من أجل النظر في اتخاذ إجراءات تأديبية، بينما أحييت سبع قضايا أخرى

إلى أحد مكاتب اليونيسيف، أو هيئة الأمم المتحدة أو السلطة المحلية من أجل الاسترداد أو اتخاذ إجراءات أخرى.

الجدول ٥

توزيع قضايا التحقيق المنجزة في عام ٢٠١٦

نوع الإغلاق	عدد القضايا	النسبة المئوية من المجموع
مذكرة إغلاق	٤٢	٥٩
١ (أ) ادعاء غير مثبت بأدلة	٢٥	٣٥
١ (ب) ادعاء غادر فيه الموظف المنظمة خلال التحقيق	٥	٧
١ (ج) ادعاء عند سحب الشكوى	٤	٦
١ (د) ادعاء بشأن الإجراءات التي اتخذتها مكاتب اليونيسيف (استرداد الأموال، أو التوبيخ الكتابي، أو تحقيق من هيئات إنفاذ القانون)	٨	١١
تقديم تقرير التحقيق إلى شعبة الموارد البشرية	٢٢	٣١
الإحالة إلى أحد مكاتب اليونيسيف أو أحد أجهزة الأمم المتحدة أو سلطة محلية	٧	١٠
مجموع القضايا المغلقة في عام ٢٠١٦	٧١	١٠٠

٦١ - ويتعلق العدد الأكبر من القضايا المغلقة بالاحتيال الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة (١١ قضية)، أو السلوك غير اللائق من الموظفين (١١ قضية). وهناك أيضا سبع قضايا تتعلق بالتحرش أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي؛ وتتعلق سبع قضايا بالسطو على ممتلكات أو أموال اليونيسيف أو سلبها أو سرقتها؛ وتتعلق ست قضايا بمضايقات وإساءة استعمال السلطة؛ وثلاث بالرشوة أو الفساد أو الابتزاز. وأحيلت قضيتان مثبتتان بالأدلة تتعلقان بالاحتيال الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة إلى المستشار الرئيسي للمدير التنفيذي خلال العام. وقدمت أربع قضايا للسلوك غير اللائق من الموظفين؛ وأربع قضايا للسطو أو السلب أو السرقة؛ وثلاث قضايا تتعلق بالرشوة أو الفساد أو الابتزاز؛ وقضية واحدة تتعلق بالتحرش أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي إلى شعبة الموارد البشرية.

٦٢ - ومن مجموع القضايا الـ ٧١ المغلقة في عام ٢٠١٦، تم إغلاق ٧٣ في المائة منها في غضون تسعة أشهر من تسلم الادعاء.

٦٣ - وحدد المكتب إجمالي الخسائر المحتملة في ١٢ من القضايا في مبلغ ٨٦٠ ٢٢٣ ١ دولاراً، منها ١٢٤ ١١٤ دولاراً تم إبلاغ المكتب بأنها استردت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر الجدول ٦).

الجدول ٦

الأثر المالي لقضايا التحقيق في عام ٢٠١٦

الغشقة	مبلغ الخسارة المحتملة*	المبلغ المسترد
احتيايل ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من جانب أطراف ثالثة	٨٦١ ٩٩١ دولاراً	٣١٦ ٧٦ دولاراً
تقصير جسيم	١٨٠،٧٩٨ دولاراً	-
الغش في الاستحقاقات	٣٧،٤٩٨ دولاراً	٣٧،٤٩٨ دولاراً
السطو على ممتلكات أو أموال اليونيسيف أو سرقتها	١١،٦٥٣ دولاراً	٣١٠ دولاراً
الغش والتزوير	١،٤٠٠ دولاراً	-
التحرش وإساءة استعمال السلطة	٦٥٠ دولاراً	-
المجموع	١،٢٢٣،٨٦٠ دولاراً	١١٤،١٢٤ دولاراً

* تشير هذه المبالغ إلى الأثر المالي للخسارة التي قدرتها التحقيقات، قبل استردادها.

٦٤ - ووجد عدد من تحقيقات المكتب في ٢٠١٦ صلات بين ادعاءات سوء السلوك من جانب الموظفين والغش من جانب الشركاء المنفذين. ومثلت هذه القضايا ٣٠ في المائة (١٠٨ ٣٦٩ دولارات) من الخسائر الوارد وصفها في الجدول ٦. وتساعد تحليلات من هذا الطبيعة المكتب على تقديم مشورة مفيدة إلى مكاتب اليونيسيف من أجل تحسين معالجة وإدارة مخاطر الغش والفساد في أنشطتها البرنامجية والأنشطة الأخرى.

٦٥ - وتشكل القضايا المستمرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أساساً من ادعاءات الاحتيال الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة؛ والرشوة أو الفساد أو الابتزاز؛ والسطو على ممتلكات أو أموال اليونيسيف أو سلبها أو سرقتها.

دال - التدابير التأديبية والإجراءات الأخرى المتخذة

٦٦ - قدم المكتب ٢٢ من تقارير التحقيقات إلى قسم السياسات والقانون الإداري التابع لشعبة الموارد البشرية من أجل النظر في الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) حالة واحدة للفصل بإجراءات موجزة؛
- (ب) ثلاث حالات لانتهااء الخدمة؛
- (ج) ثلاث حالات فقدان الدرجة: حالة واحدة لفقدان درجة واحدة، وحالة لفقدان درجتين، وحالة لفقدان ثلاث درجات؛
- (د) حالة واحدة لخفض الرتبة؛
- (هـ) حالتان لإرجاء استحقاق العلاوة الدورية داخل الرتبة (في حالة واحدة لمدة سنتين، وفي حالة أخرى لمدة أربع سنوات)؛
- (و) ثلاثة توبيخات كتابية؛
- (ز) حالة توجيه لوم كتابي؛
- (ح) نجم عن أحد التقارير عدم اتخاذ أي إجراء آخر لأن الحالة اعتبرت مسألة أداء؛

(ط) تقديم تقريرين لم ينجم عنهما أي إجراء آخر بسبب استقالة أو تقاعد الموظفين خلال العملية التأديبية.

٦٧ - وقدم المكتب أيضا ثلاث مذكرات إغلاق عندما استقال الموظفون خلال عملية التحقيق. وقد وضعت مذكرة تسجيلية أعدتها شعبة الموارد البشرية وتقرير المكتب ذو الصلة في ملف المركز الرسمي للموظف في كل قضية على حدة. ولم تحدد أي خسائر في الحالات التي استقال فيها الموظفون خلال عملية التحقيق.

هاء - الخدمات الاستشارية للتحقيقات

٦٨ - قدم قسم التحقيقات، في مناسبتين في عام ٢٠١٦، دعما استشاريا واستباقيا رسميا فيما يتصل بالتحقيق في عدد كبير من الادعاءات في بلد واحد.

٦٩ - وكان المفترض في المناسبة الأولى ربط الاتصال مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة وتقديم المشورة إلى المكتب القطري المعني لليونسف بشأن إجراء وتعزيز والتقييد بالإدارة الفعالة للتحقيقات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يجريها مكتب خدمات

الرقابة الداخلية وغيره من وكالات الأمم المتحدة. وفي المناسبة الثانية، قدم المكتب المشورة إلى فريق يتألف من موظفي المقر والمكاتب الإقليمية، وعمل بشكل وثيق معه من أجل تعزيز عمليات المكتب القطري، مع تقييم ادعاءات سوء السلوك كذلك.

٧٠ - وسيشكل الدعم الاستباقي جزءاً متزايداً من أنشطة تحقيق المكتب في المستقبل. وهذا يساعد الإدارة في ردع أو منع أو كشف سوء السلوك قبل وقوعه، بدلاً من بذل الوقت والمخاطرة بخسارة الأموال والإضرار بالسمعة بعد وقوعه.

حادي عشر - خريطة طريق استراتيجية

٧١ - بالموازاة مع تنفيذ المكتب لخطة عمله السنوية لعام ٢٠١٦، استعرض توجهه الاستراتيجي للمساعدة على كفالة أنه الأقدر على دعم اليونيسيف في تحقيق نتائج لصالح الأطفال. وتشهد اليونيسيف تغيرات كبيرة، داخلياً وفي بيئة خارجية أكثر صعوبة في الآن نفسه، مع ما يقابل ذلك من تغيرات في احتمالات المخاطر التي تواجهها المنظمة وآثارها وتعقيداتها. ويعمل المكتب على التكيف مع هذه التطورات من أجل كفالة استمرارها في تلبية متطلبات ولايتها، والاستفادة من الفرص، وتعظيم إسهامها في نجاح المنظمة على مدى فترة الخطة الاستراتيجية المقبلة.

٧٢ - ويشمل التوجه الاستراتيجي المنقح للمكتب تركيزاً أكبر على المخاطر الرئيسية من أجل تعزيز وحماية القيم التنظيمية؛ والتحول بصورة متزايدة إلى العمل الأكثر تركيزاً على المستقبل الذي يخلق التحسينات والفرص بشكل روتيني أكبر من أجل خلق قيمة مضافة؛ والمساعدة على تعزيز إدارة البرامج على وجه الخصوص؛ وزيادة التركيز على القيمة مقابل المال؛ وزيادة استخدام النهج المواضيعية في توفير الضمانات؛ وزيادة التعاون بفعالية مع مقدمي الضمانات الداخليين والخارجيين الآخرين؛ وتعزيز القدرات في مجالات مثل استخدام التكنولوجيا ومعالجة مخاطر الغش والتعرض لها.

٧٣ - وتؤيد الإدارة العليا لليونيسيف واللجنة الاستشارية هذه التغييرات. وسيشكل التوجه الاستراتيجي المنقح الأساس الذي تقوم عليه خطط إدارة المكاتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وسيقوم المكتب بإعادة تقييم احتياجاته من الموارد البشرية والمالية في سياق إعداد ميزانية متكاملة للمنظمة برمتها للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١.

٧٤ - وسيواصل المكتب أيضاً البناء على المبادرات الجارية ودعمها بنشاط من أجل تعزيز نظم الإدارة داخل اليونيسيف. وتسهم مبادرات المكتب والإدارة هذه معاً بشكل تدريجي في زيادة كفاءة المكتب نفسه وفعالية مساهمته في النجاح العام لليونيسيف في تحقيق نتائج لصالح الأطفال.

المرفق ١

تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام ٢٠١٦^(٢)

الرقم	رقم الإحالة	عمليات مراجعة حسابات اليونسف	عدد الإجراءات الموافق عليها ^(٣)		استنتاج التقرير ^(٤)
			المجموع	أولوية عليا	
المكاتب الميدانية					
١.	٠١/٢٠١٦	المكتب القطري في العراق	٣١	١٢	س
٢.	٠٢/٢٠١٦	المكتب القطري في طاجيكستان	٨	-	م
٣.	٠٣/٢٠١٦	المكتب القطري في كولومبيا	١٣	٢	م
٤.	٠٤/٢٠١٦	المكتب القطري في إندونيسيا	١٩	٣	ت-م
٥.	٠٦/٢٠١٦	المكتب القطري في جنوب أفريقيا	١٣	٢	ت-م
٦.	٠٩/٢٠١٦	المكتب القطري في بوروندي	٢٠	٤	ت-م
٧.	١٠/٢٠١٦	المكتب القطري في جمهورية إيران الإسلامية	١٢	٢	ت-م
٨.	١٢/٢٠١٦	المكتب القطري في البوسنة والهرسك	٤	-	م
٩.	١٣/٢٠١٦	المكتب القطري في أفغانستان	٢٨	٥	ت-ش
١٠.	١٥/٢٠١٦	المكتب القطري في بلغاريا	٥	-	م
١١.	١٦/٢٠١٦	المكتب القطري في سوازيلاند	١٠	٢	ت-ش
١٢.	١٧/٢٠١٦	المكتب القطري لدولة فلسطين	٦	٢	ت-م
١٣.	١٨/٢٠١٦	المكتب القطري في سري لانكا	٧	١	ت-م
١٤.	١٩/٢٠١٦	المكتب القطري في كولومبيا	١٢	٣	ت-م
١٥.	٢٠/٢٠١٦	المكتب القطري في غينيا	٢٥	٦	ت-ش
١٦.	٢١/٢٠١٦	المكتب القطري في تشاد	٢١	٩	س

(٢) ترد تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية مُرتبة بحسب رقم إحالة التقرير.

(٣) أبلغت بعض خطط العمل المتوسطة أو العالية المخاطر الموافق عليها إلى المدير التنفيذي سراً لمنع تعريض المنظمة للمخاطر ذات الصلة.

(٤) يمكن تصنيف استنتاجات التقرير على النحو التالي: دون تحفظ (مرضية) (م)؛ مع تحفظات معتدلة (ت-م)؛ مع تحفظات شديدة (ت-ش)؛ أو سلبية (س).

الرقم	رقم الإحالة	عمليات مراجعة حسابات اليونسف	عدد الإجراءات الموافق عليها ^(٣)		استنتاج التقرير ^(٤)
			المجموع	أولوية عليا	
١٧	٢٢/٢٠١٦	المكتب القطري في إثيوبيا	٩	٣	ت-م
١٨	٢٣/٢٠١٦	المكتب القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥	١	ت-م
المجموع			٢٤٨	٥٧	
عمليات مراجعة حسابات المقر والمجالات المواضيعية					
١١	٠٥/٢٠١٦	المشتريات من اللوازم البرنامجية من شعبة الإمدادات لتسليمها إلى المكاتب القطرية	١١	٢	ت-م
٢٢	٠٧/٢٠١٦	الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط للتعافي من الكوارث في المكاتب الميدانية	١٠	١	ت-م
٣	٠٨/٢٠١٦	إدارة الموارد الأخرى	١٨	٤	ت-م
٤	١١/٢٠١٦	شعبة البرامج	١٧	٥	ت-م
المجموع			٥٦	١٢	
الخدمات الاستشارية ^(٥)					
١.	2016/14A	تعزيز إدارة شعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع			٣٠٤	٦٩	

(٥) بالإضافة إلى التقرير الاستشاري المذكور، أسدى المكتب المشورة إلى الإدارة (بدون تقرير) في مجالات منها إطار بعثات التحقق التابعة للمفوضية الأوروبية، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن المعلومات والخصوصية، ونوعية البيانات، والمركز العالمي للخدمات المشتركة.

المرفق ٢

العمليات الرئيسية التي حُددت لاتخاذ الإدارة إجراء ذا أولوية بشأنها

الإجراءات الموافق عليها ذات الأولوية العليا		مجال المخاطر والعمليات
النسبة المئوية من المجموع	العدد	
٣٥	٢٤	أولاً- الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج
١٢	٨	١. تقديم الدعم لتنفيذ البرامج
٧	٥	٢. رصد تنفيذ البرامج
٦	٤	٣. تخطيط البرامج
٦	٤	٤. التقييم
٤	٣	٥. الإبلاغ
١٩	١٣	ثانياً- الإمداد واللوجستيات
١٢	٨	١. المشتريات والتعاقد
٦	٤	٢. إدارة الأصول
١	١	٣. إدارة المخزون
١٢	٨	ثالثاً- التمويل والعلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين
١٢	٨	١. تعبئة الموارد والإدارة
١٠	٧	رابعاً- الحوكمة والمساءلة
٦	٤	١. الهياكل الإشرافية
٣	٢	٢. إدارة المخاطر
١	١	٣. إدارة الأداء
٧	٥	خامساً- الميزانية وإدارة النقدية
٧	٥	١. الإدارة المالية
٦	٤	سادساً- الموارد البشرية والسلوك غير الأخلاقي
٣	٢	١. هيكل ملاك الموظفين
٣	٢	٢. الأخلاقيات
٤	٣	سابعاً- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن المعلومات
٣	٢	ثامناً- السلامة والأمن
٣	٢	تاسعاً- الغش وإساءة استخدام الموارد
١	١	عاشراً- الكوارث الطبيعية والأوبئة
١٠٠	٦٩	المجموع

المرفق ٣

التوصيات التي لم تسو لأكثر من ١٨ شهرا

أولا - مراجعة حسابات مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد، الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (توصيتان - أولوية عليا؛ مفتوحتان لمدة ٣٦ شهرا)

١ - هناك توصيتان تتصلان بموافقة مكتب المدير التنفيذي على إصدار توجيه تنفيذي ينص على الرؤية الاستراتيجية والإطار التنفيذي لوظيفة تعبئة الموارد في اليونيسيف، ويحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد (الذي يسمى الآن شعبة الشراكات العامة) وغيره من الوحدات التنظيمية لليونيسيف؛ ويضع استراتيجية من أجل تحسين نوعية وحسن توقيت تقارير الجهات المانحة على الصعيد العالمي ويحدد الاحتياجات اللازمة لذلك؛ ويوضح مسؤوليات شعبة الشراكات العامة والمكاتب الإقليمية فيما يتعلق برقابتها على عملية تقديم التقارير للمانحين ودعم تلك العملية.

٢ - الحالة: وفقا لأحدث المعلومات من شعبة الشراكات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فإن الشعبة كانت، إلى جانب شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، بصدد الانتهاء من المرحلة الأولى لاستعراض الأدوار والمسؤوليات في تعبئة الموارد، وقد تم إحراز تقدم كبير مؤخرا في استعراض المهام الحالية وسلسلة القيمة لوظيفة تعبئة الموارد. وكان من المقرر أن يقوم فريق مرجعي متعدد الأغراض بالتحقق من النموذج الوظيفي الرفيع المستوى وتوزيع المسؤوليات، واستكمال جهود المرحلة الأولى. وتعمل كلتا الشعبتين على استكشاف إمكانية إشراك خدمات استشارية خارجية لدعم الخطوة الاستراتيجية لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، بما في ذلك استكمال تقييم للقدرة. ولا تزال التوصيتان مهمتين وسوف تغلق عند إصدار التوجيه التنفيذي المنقح لجمع التبرعات/تعبئة الموارد.

ثانياً - مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لجنوب آسيا، الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٤ (توصية واحدة - ذات أولوية متوسطة؛ مفتوحة لمدة ٢٨ شهراً)

٣ - تتصل إحدى التوصيات بأن تنقح شعبة البيانات والبحوث والسياسات، إلى جانب شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، توجيهاتها لإعداد خطط إدارة المكاتب الإقليمية، وتضمن مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة شرط تحديد وسائل التحقق، بما في ذلك تحديد المؤشرات ومصادر المعلومات. ويشمل هذا الإجراء الموافق عليه أيضاً خطط إدارة المكاتب لكل من شعب المقر والمكاتب القطرية.

٤ - الحالة: جرى أحدث استكمال يتعلق بالإدارة في آذار/مارس ٢٠١٦. وذكر المكتب الإقليمي أن الإجراء سيُنجز بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إذ سيتم ربط الجولة المقبلة من توجيهات خطة إدارة المكاتب بالخطة الاستراتيجية المقبلة لليونيسف. وستُغلق هذه التوصية عند استلام الأدلة على تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

ثالثاً - مراجعة حسابات إدارة المرتبات في اليونيسف، الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (توصيتان - أولوية عليا؛ مفتوحتان لمدة ٢٧ شهراً)

٥ - تتعلق إحدى هاتين التوصيتين بعمل شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، بالتعاون مع شعبة الموارد البشرية، بشأن تحديد المسؤوليات بشكل واضح فيما يتعلق بالمتابعة والاسترداد وطلب شطب المبالغ غير المستردة المتصلة بالحسابات الشخصية للسلف والاسترداد؛ واستعراض وتعزيز عمليات استرداد المدفوعات الزائدة للموظفين أو شطب السلفات التي لا يمكن استردادها.

٦ - الحالة: يعود تاريخ آخر استكمال لشعبة الموارد البشرية إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعقب نقل وظيفة تجهيز كشوف المرتبات إلى المركز العالمي للخدمات المشتركة، أبلغ المكتب أن المركز العالمي سيوفر لشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري تحليلاً أولياً للمبالغ المعلقة في حسابات السلف الشخصي والاسترداد، وبعد ذلك سيجمع كل من المركز العالمي، وشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، وشعبة الموارد البشرية من أجل استعراض الخطوات المقبلة. ومن المتوقع أنه بعد متابعة الإدارة، ستُجرى بعض التصويبات المحاسبية، وقد تُشطب بعض الأرصدة (على أن يُقرر في المبالغ بعد التحليل والمناقشة). وسيتم إغلاق هذه التوصية عند إنجاز الأنشطة المقررة.

٧ - وتعلق إحدى التوصيات الأخرى بشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري التي ينبغي أن تعمل، بالتعاون مع شعبة خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات (حالياً شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وشعبة الموارد البشرية والمكاتب الإقليمية، على استعراض ووضع آليات قوية للرقابة والتجهيز وإيجاد الحلول لمعالجة النقص في تمويل كشوف المرتبات؛ ورصد

جميع عمليات إعادة تخصيص وإعادة تسديد تمويل المرتبات والتوفيق بينها وبين منح الموارد الأخرى، وبين الموارد العادية ومنح الموارد الأخرى، وأخذها جميعاً في الاعتبار، مع تسليط الضوء على مسؤوليات شعب المقر والمكاتب القطرية والإقليمية (بما في ذلك استعراضات ضمان الجودة).

٨ - الحالة: يعود آخر استكمال لشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حيث ذكروا أنهم يقومون بإعادة النظر في أفضل السبل لمعالجة هذا الاستنتاج وسوف يبلغون المكتب بخطة العمل الموافق عليها. وعقب نقل وظيفة تجهيز كشوف المرتبات إلى المركز العالمي، أبلغت شعبة الموارد البشرية (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) المكتب أنهم قدموا، بالتعاون مع المركز العالمي، معلومات إلى شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بشأن ضوابط التمويل التي تنفذ في المركز العالمي. وسيتم إغلاق التوصيات بعد إنجاز إجراءات معالجتها.